الفصل الثاني
بيئة الاعمال الدولية المعاصرة

اولا: التنافسية وممارسة أنشطة الاعمال

اصبحت بيئة الأعمال في عالم اليوم بيئة ديناميكية متسارعة، الكثير من مواقفها لاسيما بعد الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة والتي فرضت على شركات الاعمال الدولية تغيير انماط التفكير وآليات اتخاذ القرار والبحث عن رؤى وتوجهات معاصرة وتوليد ثقافة مواجهة التحدي والاستباقية العالية من اجل استنباط سيناريوهات استراتيجية ملائمة تتوائم مع هذه البيئة وبالشكل الذي يعظم من قيمتها، الأمر الذي أفرز واقعاً جديداً في عصرنا الحاضر ساهم في جعل تداول المعلومات والخبرات والثقافات يسيراً، وكذلك انتقال اي تطور يحدث في اي علم من العلوم الى بقية انحاء العالم.

وتأسيساً على ما تقدم تسلط معطيات هذا المبحث الأضواء على التغيرات التي طرأت على مستوى التنافسية السائد الآن في بيئة الاعمال العالمية ومدى ممارسة انشطتها، فضلاً عن ابرز المنظمات والاتفاقيات والكيانات والأنشطة والانظمة والممارسات الأخرى التي تتعامل مع قضايا ادارة الاعمال الدولية ذات العلاقة بالمفاهيم والمبادئ والسلوكيات والاستراتيجيات والعمليات وانشطة ادارة الاعمال الدولية التي تطبق في الكيانات التنظيمية ذات النشاط الدولي.

ثانياً: بيئة الأعمال الدولية المعاصرة

أفرزت التغييرات الجوهرية في بيئة الأعمال الدولية والديناميكية التي صاحبتها في بروز تحديات ومؤشرات غيرت النظرة التقليدية نحو نموذج ادارة الاعمال ككل، وظهر الاهتمام المتزايد بمفهوم التنافسية المستدامة وممارسة أنشطة الاعمال وريادة الأعمال .

(١) التنافسية المستدامة: ممارسة أنشطة الأعمال

ان وجود قطاع خاص نشط وحيوي ونامي بمؤسساته وشركاته والتي تقوم باستثمارات مهمة وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الانتاجية يساعد في تطوير وتنشيط بيئة الاعمال الدولية، الأمر الذي جذب الاهتمام من قبل الحكومات في مختلف بلدان العالم نحو الأخذ بإصلاحات واسعة النطاق في مجالات عديدة نحو خلق بيئة اعمال متحررة ومؤسسية جاذبة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم Small & Medium Enterprises – SME.

ان هذا التوجه العالمي لم يكن يحظى بذات الاهتمام قبل ١٠ سنوات ماضية، إذ أخذ البنك الدولي The World Bank على عاتقه الاهتمام بهذا المؤشر وتنميته ونشره وتطويره في مختلف دول العالم عبر احد مؤسساته (البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD)، إذ تبنى

ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بيانات من تصورات لخبراء واستبيانات لمؤسسات اعمال حول سياسات اقتصادية لبعض الحكومات في هذا المجال ولكنها كانت محاولات فردية قاصرة في بعض الأحيان، او غير موثقة في احيان اخرى.

ان تقرير ممارسة انشطة الاعمال Doing Business يستخدم منهجية مختلفة، إذ يركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويقيس الاجراءات الحكومية المطبقة عليها وخلال دورة حياتها، اذ يقيس الاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال ويقارنها مع ما هو مطبق في اكثر من ١٨٩ بلداً حول العالم وبشكل سنوي، ليؤشر الصعوبات والعوائق التي تواجه تلك المشاريع او الشركات وما هي الاجراءات الحكومية التي اخذت بصددها ومعالجتها او التي يجري اصلاحها وبشكل كمي كما يورده التقرير.

ان اول تقرير صدر بهذه المنهجية كان عام ٢٠٠٣ وشمل ٥ مؤشرات فقط و١٣٣ بلداً، اما التقرير الأخير لعام ٢٠١٧ فقد غطى ١٠ مؤشرات مهمة وبواقع ١٨٩ بلداً، ويتمثل الهدف الأساس للتقرير في توفير اساس مهم وموضوعي لطبيعة الاجرائية لبيئة الاعمال في البلدان المغطاة وكيفية تحسين تلك البيئة وتجعلها جاذبة للاستثمار وليس طاردة له.

❖ **مزايا ومحددات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال :**

أ- المزايا:

هنالك العديد من المزايا التي يقدمها التقرير وعلى النحو الآتي:

- الشفافية في المعلومات المستقاة من الواقع الفعلي، إذ يمثل تجسيداً للقوانين والاجراءات الحكومية المطبقة في ذلك البلد في تلك اللحظة.
- يمكن تطبيق المقارنات والمعايير المرجعية على جميع البلدان المشمولة.
- منهجية غير مكلفة وسهلة التكرار.
- قابلة للتطبيق وتركز على مصادر العقبات التي تواجه تلك الحكومات وتقدم الحلول والاصلاحات ممكنة التطبيق.
- تفسح المجال للتفاعل المشترك مع الشركاء المحليين في تنفيذ المسوحات وتوضيح اي خطأ ممكن الحصول للأسئلة المطروحة.

ب- المحددات:

هنالك العديد من المحددات التي يواجهها التقرير وعلى النحو الآتي:

- **محدودية النطاق من حيث تغطيتها ١٠ جوانب مهمة ولكنها لا تقيس جميع جوانب بيئة الاعمال او الاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال.**
- **التركيز على القطاع الرسمي من الاقتصاد.**
- **لا يمكن تتبع ورصد الا الاصلاحات ذات العلاقة بالمؤشرات المغطاة من قبل التقرير.**
- **يفترض ان شركات الاعمال لديها معلومات كاملة عن المتطلبات الاجرائية ذات العلاقة بالتقرير.**
- **البيانات تمثل أكبر مدينة تجارية في البلد المغطى المعنى (العراق مثلاً، يغطي التقرير بغداد فقط بينما هنالك مدن تجارية اخرى مهمة كأربيل والبصرة وكربلاء).**

❖ **المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة انشطة الاعمال :**

يغطي التقرير (١٠) مجالات تعتبر اطاراً للتطوير المؤسساتي يقوم على مقارنة الاجراءات الحكومية ذات العلاقة بتطوير بيئة الاعمال لتصبح اكثر شفافية Transparency وبالتالي جذابة اكثر لشركات الاعمال الدولية وبالشكل الذي يعطيها ضمانات للدخول في تلك الأسواق والعمل بشكل سلس بعيد عن التعقيد.

ان المؤشرات المعتمدة هي مؤشرات كمية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال وحماية حقوق الملكية الفكرية في ١٨٣ بلد وبشكل سنوي لتؤشر ترتيب البلدان على اساس سهولة ممارسة انشطة الاعمال، بعد الأخذ بنظر الاعتبار الاصلاحات التي اتخذت من قبل تلك الدول والتي حققت النجاح والمجالات التي تتضمنها، ويتضمن هذا التصنيف لسهولة ممارسة انشطة الاعمال المجالات الآتية:

١- **بدء النشاط التجاري.**
٢- **استخراج تراخيص البناء.**
٣- **توصيل الكهرباء.**
٤- **تسجيل الملكية.**
٥- **الحصول على الائتمان.**
٦- **حماية المستثمرين.**
٧- **دفع الضرائب.**
٨- **التجارة عبر الحدود.**
٩- **إنفاذ العقود.**
١٠- **تسوية حالات الاعسار.**

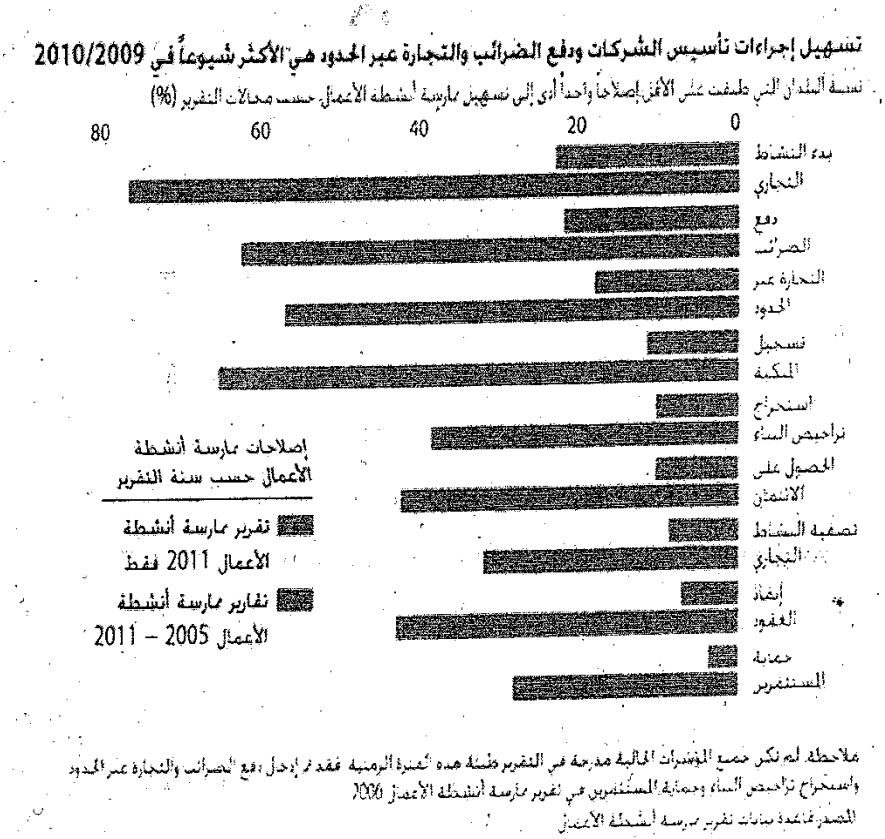

ملاحظة: لم تكن جميع المؤشرات الحالية مدرجة في التقرير طيلة هذه الفترة الزمنية. فقد تم إدخال دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء وحماية المستثمرين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

يلقي تقرير ممارسة أنشطة الاعمال من خلال المؤشرات المرجعية التي تقارن بين ١٨٩ بلداً الضوء على مدى سهولة او صعوبة قيام صاحب العمل المحلي بتأسيس شركة صغيرة الى متوسط الحجم وتشغيلها بعد استيفاء الاجراءات الحكومية ذات العلاقة، إذ يقوم التقرير بقياس وتتبع التغييرات في الاجراءات الحكومية المطبقة على الشركات الأصغر حجماً طيلة مراحل حياتها التي تمتد من بدء النشاط التجاري الى تصفية نشاطها.

ان تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لا يغطي جميع العوامل المتعلقة بالنشاط التجاري فعلى سبيل المثال لا يقوم التقرير بتقييم اوضاع الاقتصاد الكلي او حالة مرافق البنية الاساسية او المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة او الامن كما لا يتناول تقييم تنظيم السوق او متانة النظام المالي وكلاهما عامل اساسي في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء نشوب الأزمة المالية لكن كلما اتصفت الاجراءات الحكومية بالشفافية والكفاءة وبساطة التطبيق فمن المرجح ان يقل اعتماد اصحاب الاعمال على علاقاتهم واتصالاتهم الشخصية او الامتيازات الخاصة الممنوحة

لهم وان يزداد النشاط في الاقتصاد وبشكل رسمي، حيث يخضع صاحب المشروع الجديد للضرائب والاجراءات الحكومية المعززة لعمله.

ما الاتجاهات السائدة في ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ وما بعدها؟

بالنسبة لواضعي السياسات الساعين الى تحسين البنية الاجرائية المنظمة الاعمال كانت الاولويات متفاوتة من منطقة الى اخرى في السنة الماضية وبحسب المؤشرات الآتية:

❖ **الاستجابات السريعة اللازمة**

ادت الأزمة العالمية الى اجراء اصلاحات قانونية ومؤسسة كبيرة في ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ففي مواجهة ارتفاع اعداد حالات الاعسار والنزاعات بشأن الديون قام ١٦ بلداً معظمها في منطقة شرق اوربا وآسيا الوسطى ومجموعة البلدان مرتفعة الدخل الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإصلاح الانظمة الخاصة بالإعسار بما في ذلك بلجيكا والجمهورية التشيكية وهنغاريا واليابان وجمهورية كوريا ورومانيا واسبانيا والمملكة المتحدة ودول بحر البلطيق.

❖ **بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تمضي قدماً بخطى واسعة**

تأتي بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ لأول مرة خلال ٨ سنوات منذ بدء اصدار سلسلة تقارير ممارسة انشطة الاعمال اكثر نشاطاً في تسهيل بيئة ممارسة انشطة الاعمال امام الشركات المحلية فقد قام ١٨ من اصل ٢٤ بلداً في المنطقة بإصلاح المؤسسات والاجراءات الحكومية المنظمة لانشطة الأعمال – بما يفوق مستوى الاصلاح في اي سنة اخرى وتسارعت وتيرة الاصلاحات الخاصة بممارسة انشطة الاعمال باطراد منذ عام ٢٠٠٦ حيث قام ما لا يقل عن ثلث بلدان المنطقة بتنفيذ هذه الاصلاحات .

❖ **تسهيل التجارة .. الاصلاح الأكثر شيوعاً في منطقتي افريقيا والشرق الأوسط**

كان تنفيذ حوالي نصف مجموعة الاصلاحات المعنية بتسهيل التجارة في السنة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ من نصيب منطقتي افريقيا جنوب الصحراء (٩ اصلاحات) والشرق الأوسط وشمال افريقيا (٦ اصلاحات)، وقد قام ٢٧ من أصل ٤٦ بلداً في منطقة افريقيا جنوب الصحراء بتنفيذ اصلاحات خاصة بممارسة انشطة الاعمال يبلغ عددها الاجمالي ٤٩ اصلاحاً، بينما نلاحظ في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قام ١١ من اصل ١٨ بلداً (وبضمنها العراق) بتنفيذ اصلاحات في الاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال وبلغ عددها الاجمالي ٢٢ اصلاحاً، إذ قامت ٦ بلدان بتحديث اجراءاتها الجمركية والبنية التحتية لموانئها بغرض تسهيل التجارة وتحقيق التناسق مع المعايير الدولية (البحرين، مصر، الامارات العربية المتحدة).

❖ **اعتماد الانظمة الالكترونية في تزايد مستمر في جميع انحاء العالم**

اعتمد واضعو السياسات في بلدان العالم وبغض النظر عن الموقع ومستوى الدخل تطبيقات تكنولوجية لتسهيل ممارسة انشطة الاعمال وتخفيض تكاليف المعاملات وزيادة الشفافية، فعلى سبيل المثال في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قام ٤٧ في المائة من بلدان هذه المنطقة بتطبيق اصلاحات في الاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال في السنة الماضية ركز ٢٣ من ٢٥ اصلاحاً على تبسيط العمليات الادارية وانجز العديد من تلك البلدان هذه الاصلاحات عن طريق تطبيق اجراءات الكترونية مباشرة او التنفيذ المتزامن لتنفيذ العمليات التجارية المشتركة من خلال انظمة الكترونية، إذ قامت كل من البرازيل وشيلي والاكوادور والمكسيك بتبسيط اجراءات بدء النشاط التجاري وقامت كولومبيا بتسهيل استخراج تراخيص البناء، في حين عملت نياكاراغوا على الاهتمام بتسهيل التجارة عبر الحدود.

❖ **البلدان التي تسهل فيها ممارسة انشطة الأعمال**

تتصدر البلدان مرتفعة الدخل الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD بلدان العالم على اساس سهولة ممارسة انشطة الاعمال بينما تأتي منطقتا افريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا في مرتبة متدنية للغاية في المجالات التسعة التي يغطيها التقرير وكما هو موضح في الشكل أدناه:

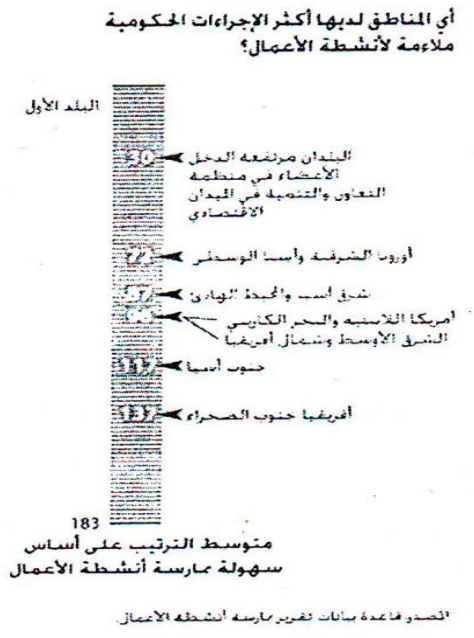

كما احتفظت سنغافورة بصدارة ترتيب البلدان على اساس تقديرات عام ٢٠١٥ لمدى سهولة ممارسة انشطة الاعمال، وجاءت بعدها في الترتيب نيوزلندا وهونغ كونغ (الصين) والدنمارك وكوريا، في حين سيحل العراق وبموجب تقديرات تقرير سهولة ممارسة انشطة الأعمال لنفس العام الترتيب ١٥٦ من مجموع ١٨٩ دولة يغطيها التقرير.

ثالثا: المنظمات الدولية

ستناقش هذه الفقرة ثلاث منظمات دولية ذات ارتباط مباشر بقضايا منظمات وشركات ادارة الاعمال الدولية، وهي:

- ❖ منظمة التجارة العالمية.
- ❖ صندوق النقد الدولي.
- ❖ البنك الدولي.

١. منظمة التجارة العالمية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اجتمعت الدول التجارية في هافانا، ووافقت على تكوين منظمة للتجارة الدولية (ITO)، ونظراً لعدم موافقة الولايات المتحدة الامريكية على مثل هذه المنظمة لم يتم انشاؤها، وكبديل عن ذلك، قررت الدول في عام ١٩٤٧، تشكيل تجمع غير رسمي عرف بالاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة The General Agreement On Tariffs and Trade (GATT) يهدف الى وضع إطار عام للمفاوضات متعددة الأطراف بخصوص التعرفة الكمركية.

وفي عام ١٩٩٥ انشئت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) بعد جولات ومخاضات عديدة امتدت من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٩٤، وقد عقدت خلالها ثماني جولات في اطار الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة كان آخرها جولة الاورجواي التي دامت ثماني سنوات من نهاية عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٤، وشملت الجولات مفاوضات تركزت حول:

- خفض التعريفات.
- مقاومة الاغراق.
- الاجراءات التي تخص التعريفات.

ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة اورجواي، وفي شباط من عام ١٩٩٧ تم التوصل الى اتفاقية بشأن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بموافقة (٦٩) حكومة على اجراءات واسعة المدى، ولتحرير هذه الخدمات تعدت

تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة اورجواي، وفي ذات العام (١٩٩٧) اتمت اربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة دون تعريفات كمركية خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما اتم سبعون من الدول الاعضاء اتفاقاً خاصاً بالخدمات المالية يغطي اكثر من (٩٥%) من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية.

وعليه فيمكن تعريف منظمة التجارة العالمية بأنها ... الاطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة بين دول العالم، وتتضمن التزامات تعاقدية اساسية تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الانظمة والضوابط التجارية المحلية، وتسعى الى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية وفض المنازعات القضائية التجارية.

أما أبرز خصائص هذه المنظمة الدولية فهي:

١- ان منظمة التجارة العالمية هي كيان مؤسسي، استند في تأسيسه على الاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة (GATT)، وانتهى الأمر به لتكون هذه الاتفاقية جزء منه.
٢- ان حدود انشطة هذا الكيان المؤسسي واسعة، تشمل السلع والخدمات والملكية الفكرية، والاستثمار والاتصالات المتعلقة بالتجارة.
٣- ان روح هذا الكيان، هي التوسع والتحديث والتجديد والتغيير في قضايا التجارة العالمية وبما يتماشى مع متطلبات العصر وضرورات العمل.

في حين تتركز ابرز اهدافها الآتي:

١- رفع مستوى المعيشة والدخل.
٢- ضمان العمالة الكاملة وزيادة الانتاج.
٣- توسيع التجارة والاستخدام الأمثل للموارد العالمية.
٤- تحقيق التنمية المستدامة فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد.
٥- حماية البيئة والحفاظ عليها بطريقة تتماشى مع مستويات التنمية الاقتصادية الوطنية.
٦- ضمان حصول البلدان النامية وخاصة اقلها نمواً على حصة كبيرة من النمو في التجارة الدولية.
٧- تسهيل الوصول الى الاسواق الدولية.
٨- حل المنازعات بين الدول بشأن السياسات التجارية والمالية والتنفيذية.

وتشمل المبادئ الأساسية للمنظمة ما يلي:

١. مبدأ معاملة الدولة الاولى بالرعاية:

وهذا المبدأ يعني عدم التميز في التعامل بين البلدان الاعضاء في المنظمة، بحيث تتم معاملة جميع البلدان بالدرجة نفسها من التساوي، وبذلك فان اية ميزة او افضلية يمنحها بلد لبلد آخر يجب ان تستفيد منها بقية البلدان الأخرى في المنطقة دون الحاجة الى مطالباتهم بذلك. لهذا فان جميع التخفيضات الجمركية وغيرها من الميزات الاخرى يستفيد منها البلد بمجرد دخوله لعضوية المنظمة، وحتى وان لم يشارك في المفاوضات التي جرت بين هذه البلدان.

ومع ذلك اعطت الاتفاقية بعض الاستثناءات على هذا المبدأ للدول النامية في الحالات التالية:

أ- الترتيبات الحمائية للصناعات الناشئة حتى تقف على قدميها وتقوى على المنافسة الدولية.

ب- الارتباطات الخاصة بين البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية التي كانت مستعمرات لها في السابق.

ج- التكتلات الاقتصادية، اذا اعفت التكتلات الاقتصادية من شروط الدولة الاولى بالرعاية، اذا كانت الترتيبات الاقليمية لتحرير التجارة ستؤدي الى نوع من الوحدة الاقتصادية داخل اقليم جغرافي معين.

٢. مبدأ الاعتماد على القيود المالية لاغراض الحماية:

يؤكد هذا المبدأ على جميع البلدان الاعضاء في المنظمة، التي يتحتم عليها حماية صناعتها الوطنية او معالجة العجز في موازين مدفوعاتها ان تلجأ الى سياسات الاسعار مثل الرسوم الجمركية والابتعاد عن القيود الكمية المباشرة التي تحدد من التجارة الخارجية مثل اخضاع التجارة الخارجية لنظام تراخيص او حصص الاستيراد.

وبالرغم من ذلك فقد منحت المنظمة استثناءات على هذا المبدأ تتلخص في الآتي:

أ- حالة البلد الذي يعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاته.

ب- السماح في حالات خاصة باللجوء الى حصص الاستيراد من السلع الزراعية.

ج- تقييد المنافسة الاجنبية اذا زادت الواردات زيادة كبيرة ومفاجئة تنذر بضرر جسيم للصناعة الوطنية.

٣. مبدأ عدم التميز بين المنتجات الوطنية والمستوردة:

يتعلق هذا المبدأ بالميزات التي تمنح للصناعات الوطنية في شكل اعفاءات ضريبية، واعفاءات من الرسوم المختلفة التي يطبقها البلد داخل اراضيه، وبالتالي يقضي هذا المبدأ بأن

تتمتع السلع المستوردة بميزات الانتاج الوطني نفسها فيما يتعلق بالتخفيض او الاعفاء من الضرائب والرسوم وغيرها من التدابير والاجراءات التي يستفيد منها المنتج الوطني.

٢. صندوق النقد الدولي

International Monetary Fund (IMF)

منظمة دولية، اسست في عام ١٩٤٥، وتضم في عضويتها (١٨٥) دولة ويركز بصفة اساسية على الأمور النقدية الدولية، ويتيح الصندوق الموارد للدول التي بحاجة اليها، كما انه يوجه نظام النقد العالمي.

وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية واسعار صرف العملات التي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما انه – كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن ان يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون الى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان. ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً الى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما ايضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية الى حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق الى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

١- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

٢- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الانتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على ان يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

٣- العمل على تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

٤- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى الغاء القيوم المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.

٥- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء الى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني او الدولي.

٣. البنك الدولي World Bank

هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيو هامبشير الامريكية، ويعد الإعمار في اعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً الى الكوارث الطبيعية والطوارئ الانسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع اعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب اعضاء الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، والتي تستهدف تحقيق تخفيف استخدام لحدة الفقر.

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفقر، بالإضافة الى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي، وقد انشئت مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معاً كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة في ٢٧ يناير ١٩٤٦.

الهدف العام من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة اليه والتي تحتاج لمساعدته في انشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيراً وتساعد في الأجل

الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع ان تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها، ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، او بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي.

وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهباً او دولارات امريكية ما يعادل ١٨% من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في اي وقت لمواجهة التزاماته.

وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة او بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة اخرى او من السوق الدولية، تضع مجموعة البنك الدولي نصب عينيها هدفين طموحين، إنهاء الفقر الشديد خلال جيل واحد، وتعزيز الرخاء المشترك.

لإنهاء الفقر الشديد، يرمي البنك الى تخفيض نسبة من يعيشون على اقل من ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم الى نسبة لا تتعدى ٣% بحلول عام ٢٠٣٠.

ولتعزيز الرخاء المشترك، يتمثل الهدف في زيادة نمو مستوى الدخل لأفقر ٤٠ في المائة من السكان في كل بلد من البلدان النامية.

وعليه فان البنك الدولي مصدر مهم لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، إذ تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات تديرها البلدان الأعضاء وعلى النحو الآتي:

١- البنك الدولي للانشاء والتعمير (IFC): يقدم القروض الى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.
٢- مؤسسة التنمية الدولية (IDA): تقدم قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) ومنحاً الى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم.
٣- مؤسسة التمويل الدولي (IFC): تقدم قروضاً ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لتحفيز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.
٤- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA): التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.
٥- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID): الذي يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.